

خيالية) مثلا : نحو ١٤ ألف ليرة شهريا في السنة الثامنة بالنسبة لعائلة متوسطة حصلت على قرض يتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ ألف ليرة لغراء مسكن في وسط إسرائيل (١٩٩٦) . ويبدو ان الحكومة بدأت تشعر بضرورة هذه المشكلة ، خصوصا ان سياسة التسليف الجديدة لن تفي ما دام العرض متوقفا في هذا القطاع ، وتكثير الاحصاءات الى نقص في المساكن يقرب بعشرات الالاف . لذلك اقرت الحكومة بناء ٢٠ ألف مسكن في المدن ونحو ٣ الاف مسكن في المستوطنات (١٩٩٧) . وفي مقابل ذلك لم تشغل عن سياستها الخاصة بتشجيع البناء الخاص بعد التناجز . إلا ان الاستثمار في البناء الخاص لم يقتصر على هذا الغرض فقط ، بل اتسع ليشمل المساكن الفخمة والفيلات التي لا تعود بالفائدة الا على اصحابها ، وتؤدي بالتالي الى تعميق الهوة الاجتماعية القائمة في هذا المجال لصالح المستثمرين في سوق المساكن . فغراء مسكن أو بناؤه أصبح استثمارا مربحا بالنسبة لاصحاب رؤوس الاموال من بين الاسرائيليين . أما بالنسبة لحدودي الامكانيات (العمال وسكان الاحياء الفقيرة) ، فمن امكانية ايجاد حلول لمشكلاتهم السكنية قد تضاعفت ، رغم الوعد الكثيرة التي تلقتها لهم حكومة ليكودي في بداية عهدها . لذلك يتوقع استمرار تفاقم هذه الازمة ، خصوصا في ضوء تحويل الجهد في قطاع البناء الى النقب خلال الفترة المقبلة .

الاستثمارات المرجحة

اذا كان الاستثمار في فرع البناء قد ساعد على ارتفاع اسعار المساكن ، ولم يؤد الى حل مشكلة السكن ، فان الاستثمارات في الفروع الأخرى لم تؤد بثورها الى تقدم خصوصا في الإنتاج ، وأول دليل على ذلك استيعاب ٢٧٥٠٠ عامل في قطاع الخدمات العامة في سنة ١٩٧٨ ، وهو ما يشكل نصف طاقة العمل في هذه السنة (١٩٨٥) . أما الدليل الأخر ، فهو التراجع في فرع الصناعات كما ذكرنا سابقا . ان جزءا من الاستثمارات لم يستغل في توسيع الإنتاج ، بل استغل في تحقيق ارباح مالية بفضل معدلات التضخم ، وتشجيع حكومي ايضا عن طريق قانون تشجيع الاستثمارات المالية ، والقروض الباهظة (التسليف المدعوم) التي يمكن الحصول عليها بواسطته . وبموجب هذا القانون يستطيع المستثمرون من اصحاب المشاريع المختلفة ، خاصة في فرعي الصناعة والصناعات ، الحصول على قروض بفائدة معينة قليلة نسبيا ، غير مرتبطة بجدول غلاء الاسعار . ففي السنة الماضية خصصت الحكومة ٢٥ مليار ليرة (نحو ١٠٪ من ميزانيتها) لهذا الغرض ، وقد حقق المستثمرون ارباحهم بفضل القروض التي حصلوا عليها بفائدة تتراوح بين ٢٧ و ٣٢٪ ، بينما وصلت نسبة الغلاء في تلك السنة الى ٤٨٪ (١٩٩٦) .

ويصف محافظ بنك اسرائيل جفني حجم الازياع التي يجمل عليها هؤلاء المستثمرون بقوله : « في معدلات التضخم الحالية نسبة ٦٠٪ (توقع غير دقيق اذا ما اخذنا في الاعتبار المعدلات الشهرية للغلاء ، والتي بلغت ٣٢,٨٪ في النصف الأول من هذه السنة كما نذكرنا سابقا) فان (صاحب) المشروع الذي حصل على ١٠ ملايين ليرة في السنة الماضية يدفع فائدة بنسبة ٢٥٪ وفق الشروط الحالية ، ان الفرق بين نسبة الفائدة هذه وبين نسبة التضخم يحقق لمن يحصل على القرض (ربما) بقيمة ٢,٥ مليون ليرة . لقد حصل على هذا الربح بسبب الفائدة المنخفضة التي دفعها ، لا بفضل الربح الجاري لمشروعه ... لذلك فان المستثمرين سيبدلون كل جهد للحصول على قروض حكومية بالشروط الحالية ، وهذا من شأنه ان يؤش سلبا في (مسألة) توزيع الدخل في الاقتصاد الاسرائيلي ، لأن الذين يحصلون على قروض الانشاء يتحولون من مستثمرين الى اصحاب ملايين (٢٠٠) . وقد اوصى جفني بالغاء هذا الدعم الذي يكلف الخزينة الاسرائيلية غالبا ، ويعود على المستثمرين بالارباح الطائلة . ويقول جفني : « صحيح ، هناك من يحق له الحصول على الدعم والتسهيلات ، انن لينفع (فائدة) كاملة في مقابل القرض ، أو لتدفع له مساعدات مجانية . هكذا تعرف على الأقل من يحصل على المال وتعرف المبالغ التي يحصل عليها . وبالنسبة لدعم فرع الاسكان ، فاني اقترح الشيء نفسه . لقد اقترحت على الحكومة ربط جميع القروض كاملة (بجدول الغلاء) ومنح مساعدات لمن يستحق ذلك بقرار منها . ان القروض ذات الفائدة الصغيرة التي تمنح بشكل هام للاجئين ، تؤدي عمليا الى انتقال الاموال (من محدودي الامكانيات الى اصحاب الاموال ، ان من يحصل على القرض لا يستغله عادة للقرض الذي منحه من اجله » (٢١) .

لقد استجابت الحكومة الاسرائيلية لطلب جفني فالتفت ، بالفعل ، الدعم لرؤوس الاموال الذي كلفها غالبا ،